

بن كيران بالغ في تقدير قوته: قانون التعليم يمر

نواب العدالة والتنمية المغربي يصوتون لصالح التدريس باللغات الأجنبية



من يصغي إليه

التنظيم السياسي، وشملت غالبية فروعه داخل المغرب وخارجه. وأعلنت الأمانة العامة لحزب العدالة والتنمية في 14 يوليو الماضي نجاح الحوار الداخلي بعد سنة من تقريب وجهات النظر حول القضايا التي كادت تشق مسار الحزب، لكن مراقبين لا يستبعدون أن تتفاقم الخلافات داخل الحزب بعد المصادقة على قانون التعليم، ويتساءل مراقبون عن الخطوة التي سيتخذها بن كيران بعد المصادقة على القانون وعمّا إذا كان سيغادر فعلا الحزب.

وإصلاح النزاع الدعوية لحزب العدالة والتنمية وهو ما اعتبره مراقبون حينئذ بأنه مؤثر على انحصاره في مربعات سياسية لا يستطيع تجاوزها، لأفئتين إلى أن فرصته في الاستمرار في المشهد تزداد ضيقاً. وتعمقت حرب المواقع والشقوق داخل الحزب إلى أن أطلق سعد الدين العثماني في يوليو من العام الماضي حواراً بهدف معالجة الخلافات ورأب الصدعات. وعقد الحزب عشرات اللقاءات الحوارية بمشاركة مختلف أعضاء

وانقسم حزب العدالة والتنمية منذ ذلك الوقت إلى تيارين، أحدهما داعم لعبد الإله بن كيران، وآخر يدعم العثماني ويعرف أيضاً بتيار "الاستوزار". وتفاقت الخلافات داخل الحزب ولاسيما بعدما فشل بن كيران في البقاء على رأس الأمانة العامة حيث سعى مؤيدوها لتعديل المادة 16 من القانون الداخلي للحزب بما يسمح له بالترشح لولاية ثالثة وهو ما رفضه مناضروه داخل برلمان الحزب. وبعد ذلك فشل بن كيران في ترؤس حركة التوحيد

وعاش الحزب أزمة داخلية منذ تعيين العاهل المغربي الملك محمد السادس للعثماني خلفاً لعبد الإله بن كيران على رأس الحكومة بسبب عجز الأخير عن تجاوز ما عرف حينئذ بـ"الإنسداد الحكومي". وأثار تنازل العثماني أثناء تشكيل الحكومة وقبوله بمشاركة حزب الاتحاد الاشتراكي انتقادات لاذعة وقوية من طرف صفوف الحزب، الذين اتهموه بالتنازل لمخرجات نتائج انتخابات السابع من أكتوبر أثناء تشكيل الحكومة.

التصويت على قانون التعليم المثير للجدل يجرح رئيس الحكومة السابق عبد الإله بن كيران ويكشف ضعف تأثيره ومحدودية نفوذه داخل حزب العدالة والتنمية الذراع السياسية لتنظيم الإخوان المسلمين في المغرب، مقابل سيطرة سعد الدين العثماني على زمام الأمور.

الرباط - كشفت مصادقة البرلمان المغربي على قانون التعليم المثير للجدل ضعف موقف الأمين العام السابق لحزب العدالة والتنمية عبد الإله بن كيران الذي حشد منذ مصادقة لجنة برلمانية عليه، من أجل عرقلته وهو ما انطلق باستقالة رئيس الكتلة النيابية للحزب إدريس الأزمي الإبراهيمي. وتبنى البرلمان المغربي ليل الاثنين قانوناً يقضي باعتماد لغات أجنبية في تدريس بعض المواد ولاسيما العلمية، وهو الموضوع الذي أثار جدلاً وانقساماً لعدة أشهر، حيث اعتبره معارضوه موجهاً ضد اللغة العربية لصالح الفرنسية. ويندرج هذا النص ضمن قانون إطار يهدف إلى إصلاح التعليم في المغرب تم تبنيه بالأغلبية في مجلس النواب. لكن نواب حزب العدالة والتنمية الذي يقود الائتلاف الحكومي امتنعوا عن التصويت لصالح المادة الثانية من القانون والمتعلقة باللغات الأجنبية.

وقال بن كيران "إنه فكر كثيراً في مغادرة حزبه بعد التصويت على مشروع القانون الإطار في لجنة التعليم والثقافة والاتصال" مضيفاً "لم أعد أشعر بأنه بشرقني أن انتمى إلى حزب أمانته العامة تتخذ هذا القرار مهما كانت الدوافع". وقاطع الجلسة التشريعية البعض من نواب حزب العدالة والتنمية المواليين لعبد الإله بن كيران، على رأسهم إدريس الأزمي الإبراهيمي كاحتجاج على إقرار القانون، لكن الأغلبية الساحقة لنواب الحزب انصاعوا لأوامر الأمانة العامة التي يتولاها رئيس الحكومة سعد الدين العثماني، وهو ما يؤكد قوة وسيطرة العثماني على الحزب مقابل ضعف تأثير بن كيران. واعتبر مراقبون تمرير القانون بمثابة هزيمة لنفوذ بن كيران في الحزب ما من شأنه إحياء الخلافات مجدداً داخل الحزب.

وتنص المادة الثانية على أن يتناوب اللغوي هو "مقارنة بيداغوجية وخيار تربوي مندرج يستثمر في التعليم متعدد اللغات، بهدف تنويع لغات التدريس إلى جانب اللغتين الرسميتين للدولة، وذلك بتدريس بعض المواد، ولاسيما العلمية والثقافية منها". وتشكل العربية والأمازيغية لغتي البلاد الرسميتين إلا أن الفرنسية مستخدمة بشكل واسع في أوساط العمل. وتفيد المنظمة العالمية للفرنكوفونية بأن المغرب كان يضم في العام 2018 أكثر من 12.7 مليون ناطق بالفرنسية من أصل 35 مليون نسمة عدد سكانه الإجمالي.

تساؤلات عن الخطوة التي سيتخذها بن كيران بعد المصادقة على القانون وعمّا إذا كان سيغادر فعلاً الحزب

سقوط الجيش تعطل حلول الأزمة الجزائرية

وشدد على أن "أي مسعى جدي يبذل اليوم لاختصار المسافة إلى بر الأمان والتخلص النهائي من ممارسات الفساد والاستبداد، لا بد أن ينطلق من التسليم بوجود أزمة ثقة عميقة متفاخمة بين الشعب وحكامه أدت إلى قطيعة 22 فبراير الماضي، وأن هذه القطيعة خلقت ولاسيما في أوساط الشباب وعيا لا يقبل بالتحول الترقيعية أو بانصاف الحلول".

طالب إبراهيمي يضع التهديد والطمأننة، ممرين حاسمين لإنجاح أي حوار في إشارة إلى ضرورة إطلاق سراح سجناء الرأي

وأكد إبراهيمي، انحيازه للحراك الشعبي بالقول "أؤكد من جديد وقوفي الدائم إلى جانب الحراك الشعبي، وأدعو مكوناته إلى الاستمرار على هذا الطريق بالسلوك السلمي المعهود، وبمزيد من اليقظة حفاظاً على مكسبها الأساسي المتمثل في وحدة صف الحراك إلى غاية تحقيق أهدافه المشروعة المعلنة".

ولم تحظ مبادرة منتدى التغيير المدني، بإجماع الرأي العام الجزائري، بسبب الاختلالات التي انطوت عليها منذ الإعلان عن ميلادها، فضلاً عن ردود فعل بعض الشخصيات التي تم اقتراحها لتشكيل لجنة الحوار السياسي، حيث أبدى كل من كريم بونيس، ناصر جابي، جميلة بوحيود ومقداد سفي، تحفظات على المسعى، وشددوا على ضرورة مبادرة السلطة باتخاذ إجراءات تهدئة لطمأننة الشارع واستعادة الثقة قبل الشروع في أي حوار.

انديلاخ ثورة التحرير، وهو ما يعني أن قيادة الأركان بصدد إعادة تشكيل بشري لمفاصل وأوردة المؤسسة، بشكل يتماشى مع توجهات سحب البساط وعزل نظام بوتفليقة عن أذرعه والموازين له تماماً. وبذلك تبقى تطورات المشهد السياسي الداخلي متصلة بالترتيبات التي يديرها قائد أركان الجيش، من أجل التقرب بالسلطة والتخلص من خصومه في نظام الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، رغم ما تطوي عليه المسألة من انتقادات شديدة ومخاطر فشل في ظل عدم تفاعل القوى الحية والوازنة في المجتمع مع توجهات العسكر.

وتكرر في هذا الشأن الوزير والدبلوماسي السابق أحمد طالب إبراهيمي "لقد ورد اسمي، دون استشارتي، ضمن قائمة أسماء مقترحة لتشكيل لجنة تتولى الإشراف على إطلاق وتنظيم حوار وطني يخرج البلاد من الإنسداد السياسي الذي تتخبط فيه منذ إلغاء العهد الخامسة".

وتابع "وإن أشكر كل من منحنى ثقته، لأقدر هذا الاعتراف الصريح بصحة الموقف الذي لم أحد عنه أبداً منذ أن دعوت إلى الحوار والمصالحة الوطنية، لتجنب تكرار انفجار الماساة الوطنية في التسعينات، وما زلت به متسككاً، فإنني أتوه لبعض المسائل الضرورية لإنجاح الحوار".

ولفت إبراهيمي إلى أن "لجنة الحوار المزمع تشكيلها، لن يكون دورها في هذه المرحلة، إلا إذا كانت مستقلة في تسييرها وحررة وسيدة في قراراتها حتى تساعد في بناء توافق وطني، حول أفضل صيغة لتجسيد مطالب الحراك الشعبي في التغيير الجذري، في كنف الحفاظ على الدولة بالروح الجامعة لبيان أول نوفمبر".

قيادة الأركان، للتخلص من الضباط والعناصر المشكوك في ولائها للقيادة وعلى رأسها الجنرال قايد صالح. وبدأت العملية في الخامس من يوليو الجاري، المصادف لذكرى الاستقلال الوطني، حيث أعلن حينها عن بداية حركة داخل الجيش، تم بموجبها ترقية نحو 50 ضابطاً إلى رتبة جنرال، وإحالة المئات من الأولوية والضباط الآخرين (سامين ومتوسطين) على التقاعد. ولفتح بيان الجيش إلى أن العملية ستبقى مفتوحة إلى غاية الفاتح من شهر نوفمبر القادم، المصادف لذكرى

في ما يتصل بالقرارات المنسوبة لعبد القادر بن صالح، والمتعلقة بالتعيينات والإعفاءات في مناصب ومسؤوليات الدولة. وكان العدد الأخير من الجريدة الرسمية للبلاد، قد كشف عن تنحيات جديدة في المؤسسة العسكرية، حيث أحيل عدد من الجنرالات على التقاعد، ويتعلق الأمر بقيادة النواحي العسكرية ونوابهم، واستخلافهم بضباط جدد. وتندرج العملية في سياق يحف به الغموض، في ظل الحديث عن عملية تطهير واسعة داخل الجيش من طرف

القائلة بحل الأزمة في إطار الدستور، ورفض أي مسعى للذهاب إلى مرحلة انتقالية، رغم الفراغ المؤسساتي الذي تعيشه البلاد، ولاسيما منذ نهاية المهلة القانونية للرئيس المؤقت من أجل تنظيم الانتخابات رئاسية في التاسع من يوليو الجاري. ويرى معارضون لنهج المؤسسة العسكرية، أن تمسك الجيش بالدستور، هو تجاوز للدستور في حد ذاته، قياساً بتجاوز الأزمة للدستور نفسه، وبالفرغ المؤسساتي الحاصل، وبالخرق المتكرر لنبوده من طرف السلطة نفسها، خاصة

صابر بليدي
صحافي جزائري

الجزائر - أمام مضي المؤسسة العسكرية الجزائرية قدماً في تنفيذ مقاربتها الدستورية للخروج من الأزمة السياسية، عبر فتح حوار سياسي يقضي إلى تنظيم انتخابات رئاسية قريباً، يتبنى الجبهة المقابلة مصممة على إيجاد بدائل أخرى تتواءم مع طموحات الحراك الشعبي، وتقلص من نفوذ العسكر في المشهد الجديد.

وقدم الوزير والدبلوماسي السابق أحمد طالب إبراهيمي، عدة شروط من أجل تلبية دعوة إدارة الحوار السياسي ضمن 13.3 شخصية وطنية التي اقترحها منتدى التغيير المدني، وأضعا مسألة اتخاذ تدابير التهديد والطمأننة، ممرين حاسمين لإنجاح أي حوار، في إشارة إلى إطلاق سراح المعتقلين السياسيين وفتح العمل السياسي والإعلامي. وتفاست العديد من الشخصيات المقترحة لإدارة الحوار الأفكار التي طرحها الثلاثاء إبراهيمي، وهو ما يشكل حرجاً للسلطة، بعدما عبر في وقت سابق رئيس الدولة المؤقت والممدد له عبد القادر بن صالح، عن تفأؤله واستعداده للانخراط في المسعى الذي فتحة منتدى التغيير المدني.

ويتواجد عشرات الموقوفين وعلى رأسهم ضابط جيش التحرير الرائد لخضر بورقعة، في سجون السلطة منذ عدة أسابيع، على خلفية تهمة تتصل بالمشاركة في الحراك الشعبي وانتقاد المؤسسة العسكرية، وعلى رأسها قائد الأركان الجنرال أحمد قايد صالح. ولا تزال ما يعرف بسلطة الأمر الواقع (الحكومة + الرئاسة) مدعومة من طرف الجيش، مصممة على المقاربة



رفض شعبي لتحكم الجيش